

خلال 2015 .. وزيادة في الخسائر 670% عن 2014 خسائر صناديق الاستثمار تتخطى 100 مليون دينار



تراجع البورصة خلال 2015 ساهم بشكل كبير في خسائر صناديق الاستثمار الكويتية (قاسم باشا)

التي منيت بها البورصة الكويتية، حيث هبطت أسعار النفط بنحو بلغ 27٪ لتصل إلى 42,2 دولارا للبرميل مقابل 58 دولارا بنهاية عام 2014. واتخذت تعاملات صناديق الاستثمار في البورصة الكويتية منذ بداية العام رغم الخسائر طابعا شراييا، حيث سجلت عمليات شراء بقيمة ثمانية من حيث الخسارة صندوق الراءد التابع لشركة الكويتية للاستثمار بخسائر مني بها بلغت 11 مليون دينار مقابل 4,7 ملايين دينار للعام الماضي، وتتركز استثمارات الصندوق في أسهم البنوك التي تستحوذ على 35٪ من مجمل استثماراته.

وتداولت تلك الصناديق 1,12 مليار سهم من خلال تنفيذ 32,4 ألف صفقة من جانب الشراء مقابل 1,3 مليار سهم تم تداولها من جانب البيع.

كما جاء أداء صناديق الاستثمار الأضعف منذ عام 2008 الذي شهد اندلاع الأزمة المالية العالمية لتراجع محصلتها الشرائية في البورصة من 3 مليارات دينار لتصل بحلول عام 2015 إلى 300 مليون دينار فقط بهبوط حاد بلغ 90٪.

وتركزت أغلبية استثمارات الصناديق في أسهم البنوك والاتصالات والعقارات، حيث شكلت أسهم البنوك قرابة نصف استثمارات الصناديق في أسواق الأسهم جاءت خلفها أسهم الشركات العقارية والاتصالات.

ويبلغ صافي قيمة موجودات صناديق الاستثمار نحو 2,11 مليار دينار مقابل 1,64 مليار دينار بارتفاع بلغ 23,4٪، فيما يبلغ إجمالي رأسمالها نحو ملياري دينار.

للفترة نفسها من 2014. ويبلغ 41٪ من استثمارات الصندوق في أسهم البنوك تليها أسهم العقار بنسبة 9,5٪، حيث يشكل أسهم «وطني، بيتك، المباني، بويان» للبنوك وكيماويات، الكويتية للأغذية» أكبر 5 أسهم يستثمر بها الصندوق. وجاء في المرتبة الثانية من حيث الخسارة صندوق الراءد التابع لشركة الكويتية للاستثمار بخسائر مني بها بلغت 11 مليون دينار مقابل 4,7 ملايين دينار للعام الماضي، وتتركز استثمارات الصندوق في أسهم البنوك التي تستحوذ على 35٪ من مجمل استثماراته.

وثالثا جاء صندوق مؤشر «جلوبل» الأكبر عشر شركات بخسائر بلغت 10,3 ملايين دينار مقابل 1,5 ملايين دينار خسائر للفترة نفسها من 2014. وجاء صندوق الوطني للسوق النقدي بالدينار على رأس الصناديق التي حققت أرباحا خلال 2015 بنحو بلغ 2,8 مليون دينار مقابل 680 ألف دينار بنمو بلغت نسبته 31٪، تلاه صندوق المركز العقاري للسوق النقدي بأرباح بلغت 1,4 مليون دينار مقابل 12,3 مليون دينار، فيما سجلت في الربع الثالث وحده خسائر بقيمة 60 مليون دينار مقابل أرباح 53 مليون دينار حققتها تلك الصناديق في الفترة نفسها من عام 2014. وساهم التراجع الكبير الذي شهدته البورصة الكويتية خلال العام الماضي في الخسائر الكبيرة التي منيت بها صناديق الاستثمار الكويتية، حيث تراجعت أسعار الأسهم بنسبة 14٪ على أساس سنوي في نهاية 2015، وبنحو 60٪ منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

وحل صندوق الوطنية الاستثمارات التابع لشركة الاستثمارات الوطنية الأكثر خسائر بقيمة 18 مليون دينار مقابل 3 ملايين دينار خسائر بقيمة 15 ديناراً. وبدل فاقد دفتر سمسرة بقيمة 20 ديناراً. طلب نائب سمسرة بقيمة 10 دانانير. إصدار شهادة مقيم عقار 100 ديناراً.

16 صندوقاً فقط حققت أرباحاً و42 منيت بخسائر أزمة البورصة الكويتية ترفع الخسائر لمستويات تاريخية

وأصلحت صناديق الاستثمار تسجيل خسائر للربع الثالث على التوالي، حيث بلغت خسائرها في الربع الرابع نحو 20 مليون دينار، فيما سجلت في الربع الثالث وحده خسائر بقيمة 60 مليون دينار مقابل أرباح 53 مليون دينار حققتها تلك الصناديق في الفترة نفسها من عام 2014. وساهم التراجع الكبير الذي شهدته البورصة الكويتية خلال العام الماضي في الخسائر الكبيرة التي منيت بها صناديق الاستثمار الكويتية، حيث تراجعت أسعار الأسهم بنسبة 14٪ على أساس سنوي في نهاية 2015، وبنحو 60٪ منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

وحل صندوق الوطنية الاستثمارات التابع لشركة الاستثمارات الوطنية الأكثر خسائر بقيمة 18 مليون دينار مقابل 3 ملايين دينار خسائر بقيمة 15 ديناراً. وبدل فاقد دفتر سمسرة بقيمة 20 ديناراً. طلب نائب سمسرة بقيمة 10 دانانير. إصدار شهادة مقيم عقار 100 ديناراً.

أحمد موسى تكبدت صناديق الاستثمار العاملة بالسوق الكويتي خسائر كبيرة خلال عام 2015 بلغت 103,77 ملايين دينار، وذلك مقابل خسائر 13,4 مليون دينار لترفع بذلك من خسائرها بنحو قياسي بلغ قرابة 670٪.

وبلغ عدد الصناديق العاملة في السوق الكويتي خلال عام 2015 نحو 58 صندوقاً سجل منها 42 خسائر مقابل 16 صندوقاً فقط حققت أرباحاً. وواصلت صناديق الاستثمار تسجيل خسائر للربع الثالث على التوالي، حيث بلغت خسائرها في الربع الرابع نحو 20 مليون دينار، فيما سجلت في الربع الثالث وحده خسائر بقيمة 60 مليون دينار مقابل أرباح 53 مليون دينار حققتها تلك الصناديق في الفترة نفسها من عام 2014. وساهم التراجع الكبير الذي شهدته البورصة الكويتية خلال العام الماضي في الخسائر الكبيرة التي منيت بها صناديق الاستثمار الكويتية، حيث تراجعت أسعار الأسهم بنسبة 14٪ على أساس سنوي في نهاية 2015، وبنحو 60٪ منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008.

وحل صندوق الوطنية الاستثمارات التابع لشركة الاستثمارات الوطنية الأكثر خسائر بقيمة 18 مليون دينار مقابل 3 ملايين دينار خسائر بقيمة 15 ديناراً. وبدل فاقد دفتر سمسرة بقيمة 20 ديناراً. طلب نائب سمسرة بقيمة 10 دانانير. إصدار شهادة مقيم عقار 100 ديناراً.

خصخصة القطاع النفطي لن تمس رواتبكم ونهاية الخدمة الصالح يصدر بياناً لطمأننة عمال النفط قبل يوم من ترتيبات الإضراب الكبير



أسيم الصالح

في الكويت. تنمية وتطوير الأنشطة التي يتم إشراك القطاع الخاص فيها. تعزيز كفاءة عمليات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة وقدرتها على العمل على أسس تجارية.

وأكد الصالح على أن هناك عدة أنشطة جار تقييمها في الوقت الحالي لإشراك القطاع الخاص فيها، ولعمل من أبرز الأنشطة ما يلي:

1 - مشاركة القطاع الخاص في 43 محطة وقود تابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية من خلال إتاحة المجال للمباردين الكويتيين بإدارة وتشغيل تلك المحطات وبالتعاون مع جهات الدولة الداعمة للمباردين مثل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهذا سيتم نقل العمالة الكويتية الحالية والعاملة في المحطات التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية إلى المحطات الجديدة الجاري إنشاؤها.

2 - التوجه لطرح ترخيصين أو ثلاثة ترخيص لشركات القطاع

بدأنا الخصخصة بـ 43 محطة وقود لشركة البترول

الخصخصة سيشمل شركة ناقلات النفط لتعزيز تنافسيتها

قطاع البتروكيماويات على طريق الخصخصة أيضا

وفي تفاصيل البيان قال الصالح إن التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية حتى 2030، تبنت تطوير برنامج متكامل وشامل لتعزيز دورها في تطوير وتنمية الاقتصاد المحلي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة النفطية.

وأشار إلى أن أهداف برنامج مؤسسة البترول الكويتية لمشاركة القطاع الخاص تتمثل فيما يلي:

● تمكين القطاع النفطي من التركيز على دوره الرئيسي. ● المساهمة في تنمية القطاع الخاص الكويتي وتفعيل دوره التنموي

«يكويت» تدشن مصنع تدوير ثاني أكسيد الكربون

يذكر أن فكرة مصنع التدوير وتدوير ثاني أكسيد الكربون تقوم على قيام شركة «يكويت بتوفير ثاني أكسيد الكربون الخام الناتج عن عملياتها الصناعية إلى مصنع شركة جالف كرايو (الشريكة في المشروع) والتي تتولى تصفية وتحسين جودة ثاني أكسيد الكربون لغرض استخدامه من قبل عملائها في العديد من التطبيقات التجارية.

تجاه البيئة حيث يستخدم المصنع أفضل التطورات التكنولوجية لتصنيع منتجات عالية الجودة لتضمن البصمة الكربونية وتستبدل المصادر التقليدية لإنتاج ثاني أكسيد الكربون. وأشار إلى أن المصنع يعد دليلاً جديداً على عزم الكويت على تطوير القطاع الصناعي كأحد الروافد الاقتصادية المهمة في تنوع مصادر الدخل وبما يخدم التنمية المستدامة.



الشيخ عبدالله الأحمد

أشاد مدير عام الهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله الأحمد بالجهود الكبيرة والحيثية التي تبذلها شركة «يكويت» للبتروكيماويات والهادفة إلى حماية البيئة.

وقال إن قيام الشركة مؤخرا بافتتاح أول مصنع لاسترجاع وتدوير ثاني أكسيد الكربون في البلاد يعد مبادرة بيئية رائدة لحماية البيئة وبتنفيذ الاستراتيجية التنموية للمؤسسات الصناعية الكويتية

أشاد مدير عام الهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله الأحمد بالجهود الكبيرة والحيثية التي تبذلها شركة «يكويت» للبتروكيماويات والهادفة إلى حماية البيئة. وقال إن قيام الشركة مؤخرا بافتتاح أول مصنع لاسترجاع وتدوير ثاني أكسيد الكربون في البلاد يعد مبادرة بيئية رائدة لحماية البيئة وبتنفيذ الاستراتيجية التنموية للمؤسسات الصناعية الكويتية

سجل قطاع العقار في الكويت نشاطاً جيداً خلال شهر فبراير بدعم من قوة الصفقات في قطاع العقار التجاري وذلك في ظل تزايد التساؤلات تجاه الأفق الاقتصادي هذا العام. فبالرغم من التقلبات التي شهدتها الأسواق المالية وأسواق النفط إضافة إلى التطورات الجيوسياسية، بلغت مبيعات قطاع العقار خلال شهر فبراير 261 مليون دينار مرتفعة عن مستواها العام الماضي بواقع 17٪ وعن مستواها خلال يناير بواقع 22٪. وقد ارتفعت نشاط المبيعات بدعم من قوة مبيعات قطاع العقار التجاري، وحافظت مؤشرات الأسعار على مستوياتها وتحسن نموها.

القطاع السكني وذكر التقرير أن نشاط المبيعات في قطاع العقار السكني لا يزال متراجعا خلال شهر فبراير، فقد تراجع كل من مستوى المبيعات وعدد الصفقات بواقع 28٪/29٪ على أساس سنوي، وبلغت المبيعات المسجلة خلال

الشهر 221 صفقة بيع لصل إجمالي قيمة الصفقات 76,7 مليون دينار. وعلى الرغم من تحسن نشاط المبيعات مقارنة بمستواها في فبراير من العام 2009، إلا أن عدد الصفقات في فبراير من هذا العام الأقل مقارنة بأي شهر فبراير من السنوات السابقة. واستمرت مؤشرات أسعار العقار بالاستقرار والتحسين قليلاً لتشكل بدورها دعماً لقطاع العقار السكني. فقد استقر مؤشر أسعار المنازل السكنية عند 180,2 نقطة متراجعا عن العام الماضي بواقع 2٪. وقد سجل نمو الأسعار تحسناً طفيفاً وثابتاً على الرغم من استمراره بالتراجع خلال الأشهر السبعة الماضية وبلغه 6,7٪ على أساس سنوي في نوفمبر. بينما ارتفع بالمقابل مؤشر أسعار الأراضي السكنية بواقع 3,7٪ على أساس سنوي ليصل إلى 185,1 نقطة. وقد شهد هذا المؤشر تراجعاً بسيطاً ولفترة وجيزة في العام 2015 ليبدأ بالاستقرار بعد ذلك وتحديداً منذ النصف الثاني

«التجارة» ترفع رسوم معاملات إدارة العقار

تجديد شهادة مقيم عقار 50 ديناراً. بدل فاقد شهادة مقيم عقار 30 ديناراً. استبدال شهادة مقيم عقار 30 ديناراً. إصدار شهادة لمن يهيمه الامر 50 ديناراً.

تجديل الرسوم التي تتقاضاها إدارة العقار بالوزارة عن المعاملات الخاصة بها على النحو التالي: إصدار دفتر سمسرة بقيمة 45 ديناراً. تجديد دفتر سمسرة بقيمة 10 دانانير. إصدار شهادة مقيم عقار 100 ديناراً.

تجديل الرسوم التي تتقاضاها إدارة العقار بالوزارة عن المعاملات الخاصة بها على النحو التالي: إصدار دفتر سمسرة بقيمة 45 ديناراً. تجديد دفتر سمسرة بقيمة 10 دانانير.

أصدر وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي قراراً وزارياً حول الرقم 129 لسنة 2016 بشأن الرسوم الخاصة بمعاملات إدارة العقار، حيث نص القرار على

خلال ملتقى المسؤولية الاجتماعية بتنظيم «كيبكو» وشركاتها التابعة صرخوه: الاهتمام بالشباب أمر ضروري لتنمية الاقتصاد



د.جيم أورموند وساندرا عثاني وأمل بن علي ودانا الجاسم وفهد الرشيد وعبير العمر خلال الملتقى (أحمد علي)

خلال كلمته لبعض الأمور المهمة لنجاح المنظمات أو المؤسسات للقيام بدورها الاجتماعي، مشيراً إلى أنه لا يمكن تحقيق الأرباح الاقتصادية من دون الاهتمام المجتمعي، وذكر أنه من الضروري حماية البيئة التي تعيش فيها وخطط تحسين مستوى الخدمات الصحية فالعنصر البشري هو ثروة حقيقية. وقال: عندما نتعامل مع الشركات يكون لدينا استراتيجية، حيث نهتم بالتأثير المستخدم الذي نحن جزء منه ونركز على النتائج والسلوك أو الخبرة أو المواقف والأمور التي تساعد على تنمية المجتمع. وفي الإطراف ذاته، قالت مديرة قسم المسؤولية الاجتماعية للشركات هي «زين للاتصالات واكويوت وبنك الكويت الوطني ومجموعة السراي الإعلامية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي» ليكونوا شركاء لنا في هذا الملتقى.

خلال كلمته لبعض الأمور المهمة لنجاح المنظمات أو المؤسسات للقيام بدورها الاجتماعي، مشيراً إلى أنه لا يمكن تحقيق الأرباح الاقتصادية من دون الاهتمام المجتمعي، وذكر أنه من الضروري حماية البيئة التي تعيش فيها وخطط تحسين مستوى الخدمات الصحية فالعنصر البشري هو ثروة حقيقية. وقال: عندما نتعامل مع الشركات يكون لدينا استراتيجية، حيث نهتم بالتأثير المستخدم الذي نحن جزء منه ونركز على النتائج والسلوك أو الخبرة أو المواقف والأمور التي تساعد على تنمية المجتمع. وفي الإطراف ذاته، قالت مديرة قسم المسؤولية الاجتماعية للشركات هي «زين للاتصالات واكويوت وبنك الكويت الوطني ومجموعة السراي الإعلامية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي» ليكونوا شركاء لنا في هذا الملتقى.

قال الرئيس التنفيذي لشركة كامكو للاستثمار فيصل صرخوه إن الشركة تحرص على أن يكون لها دور فاعل تجاه مساهماتها وتحسين وتعزيز المجتمع وتطوير أداء الشباب الذين هم جيل المستقبل، مشيراً إلى أن الاهتمام بالعنصر البشري أمر مهم لتطوير الاقتصاد. جاء ذلك خلال كلمته في ملتقى المسؤولية الاجتماعية تحت عنوان «شراكة لمجتمع أفضل» الذي أقيم أمس بتنظيم من شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» وشركاتها التابعة، حيث تضمن الملتقى ورش عمل حول استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية مخصصة لجمعيات النفع العام في الكويت، وقد وجهت «كيبكو» دعوات لـ 150 جمعية نفع عام للمشاركة في هذا الملتقى. وتطرق صرخوه



فيصل صرخوه

قال الرئيس التنفيذي لشركة كامكو للاستثمار فيصل صرخوه إن الشركة تحرص على أن يكون لها دور فاعل تجاه مساهماتها وتحسين وتعزيز المجتمع وتطوير أداء الشباب الذين هم جيل المستقبل، مشيراً إلى أن الاهتمام بالعنصر البشري أمر مهم لتطوير الاقتصاد. جاء ذلك خلال كلمته في ملتقى المسؤولية الاجتماعية تحت عنوان «شراكة لمجتمع أفضل» الذي أقيم أمس بتنظيم من شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» وشركاتها التابعة، حيث تضمن الملتقى ورش عمل حول استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية مخصصة لجمعيات النفع العام في الكويت، وقد وجهت «كيبكو» دعوات لـ 150 جمعية نفع عام للمشاركة في هذا الملتقى. وتطرق صرخوه

في الشهر الماضي بلغت 5,8٪ على أساس سنوي لتبلغ 93,9 مليون دينار. والجدير بالذكر أن تساوأت وقلق المستثمرين قد ازدادت إثر التقلبات التي شهدتها أسواق النفط وأسواق الأوراق المالية.

وقال التقرير إن أسعار المباني الاستثمارية بدأت باستعادة بعض قوتها. إذ استقر مؤشر المباني الاستثمارية عند 220,8 نقطة، مرتفعاً بواقع 2,3٪ عن العام الماضي، حيث أنه سرعان ما استعاد هذا المؤشر قوته بعد أن شهد تراجعاً لثلاثة أشهر متتالية. ولكن ليس من الواضح حتى الآن ما إذا استطاع هذا القطاع بالفعل استعادة قوته بعد تراجع المستثمر، وذلك نظراً لكونه أكثر عرضة للتقلبات من قطاع العقار السكني. وبلغت قيمة القروض مقررة من قبل بنك الأمانة الكويتي في فبراير 23 مليون دينار مرتفعة بواقع 51٪ على أساس سنوي. وجاء هذا الارتفاع نتيجة للزيادة الكبيرة في عدد القروض المقررة والأعلى منذ أبريل من العام 2015.

في العام 2015. القطاع التجاري

وأكد التقرير أن قطاع العقار التجاري شهد ارتفاعاً قوياً خلال شهر فبراير. فقد تفوق على أداء ومبيعات قطاع العقار السكني لأول مرة منذ ثماني سنوات، مسجلاً أربعة عشر صفقة بقيمة 90 مليون دينار كانت ثلاثة منها قسماً في مدينة صباح الأحمد البحرية بقيمة 69,7 مليون دينار. كما شملت أيضاً مبيعات هذا القطاع صفقة بيع مبنى في منطقة الفيحان بقيمة 4 ملايين دينار.

وأشار التقرير إلى أن الارتفاع المستمر في مبيعات الشقق ساهم بانعاش الصفقات في قطاع العقار الاستثماري خلال شهر فبراير مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً في إجمالي المبيعات. وبالرغم من أن الصفقات قد سجلت زيادة بواقع 65٪ على أساس سنوي لعوامل موسمية، لا سيما في الصفقات الصغيرة للشقق الاستثمارية، فقد ارتفعت مبيعات القطاع بنسبة قريبة من مستواها